(١)

قبل ٩/١١..
من سياتل إلى جنوى
لمَ يناهضون العولمة؟

«شعب سياتل» يزحف نحو جنوى الإيطالية، حاملاً الشعارات ذاتها التي رفعها في سياتل قبل أكثر من عام. و«شعب سياتل» هو التعبير الذي بات يطلق على مناهضي العولمة الذين يزحفون كلما نشطت مؤسسة من مؤسسات العولمة، من منظمة التجارة العالمية، إلى البنك والصندوق الدوليين، إلى منتدى دافوس... إلى اجتماعات مجموعة السبع «أو الثماني تجاوزا». إذن ستبدو مناهضة العولمة كصيرورة متصاعدة، ويبدو التحذير من شرور العولمة كخطاب طازج.

لمَ يناهضون العولمة؟ ألم يلاحظوا أنعمها التي تعم البسيطة ؟ هذا ما تحاول «الأقلام المعولمة» تكراره كل يوم، حيث ستبدو الحركة المناهضة للعولمة. وكأنها تناهض التطور التقني الهائل، وتدعو للانغلاق، والتخلي عن كل منجزات تحول العالم إلى «قرية صغيرة» و«سوق أصغر». وبالتالي ستبدو العولمة وكأنها «الثورة التقنية» الهائلة التي باتت معطى عالمياً.

وحقيقة ليس من الممكن القفز عنها، وهذا هو الوجه الذي يعطى للعولمة، أو هذا هو الوجه الوحيد الذي باتت تعرف العولمة به؛ لتبدو الحركة المناهضة للعولمة وكأنها حركة «رجعية» تتمسك بماض زال، أو هو قيد الزوال؛ ولتبدو تحركات «شعب سياتل» وكأنها تهدف إلى إعاقة «حركة التقدم» المذهلة التي تحققها الرأسمالية.

لكن ليس هذا ما يؤسس كل هذه الحركة المناهضة للعولمة، ولا شك في أن إبراز

هذا الجانب يهدف إلى القول بعبثية هذه الحركة، وأيضاً برجعيتها، ومن ثم بالتغطية على أهدافها الحقيقية، وأقصد مواجهة توحش الرأسمالية، المتحقق عبر «دكتاتورية السوق» ، وتهزيل «الدولة الوطنية» وتعميم منطق المضاربات، وكذلك الأوبئة، والدفاع عن فقراء العالم، وعن حقهم في الحياة.

لكن مشكلة الخلط بين سياقات متعددة ومتنافرة، لا تزال تحكم المنطق السائد وربما كان الخلط هدفاً، من أجل التعمية. فلا شك بأن تزامنًا قد حكم انطلاق «ثورة الاتصالات» وانهيار المنظومة الاشتراكية، وبالتالي ميل الرأسمالية لإعادة ترتيب العالم. فإذا كانت هذه الثورة في الاتصالات تحقق «عولمة» ما، فهي ليست المقصودة بالمناهضة أو الرفض على العكس من ذلك إنها في صلب كل النشاطات المناهضة للعولمة، لأنها أوجدت من أدوات «الفضح» وكذلك الاتصال ما يساعد على مواجهة الرأسمالية، فالإنترنت هو «أداة تنظيم» كل هذا النشاط المناهض من سياتل، إلى براغ إلى دافوس، و... إلى جنوى، كما أن «ثورة الاتصالات» قد أوجدت من قنوات «الكشف» ما يجعل الوعي بمشكلات العالم مسألة ممكنة وعبر سرعة قياسية. وبالتالي يجري الاطلاع على نتائج وباء الإيدز في أفريقيا، أو أمريكا اللاتينية أو أفريقيا، أو مجازر القوات الصهيونية في فلسطين، أو أزمات الجوع في أمريكا اللاتينية ، أو أفريقيا ، أو الشرق، أو حتى مجازر القوات الأمريكية المنتشرة في كل أرجاء العالم. يجري الاطلاع بما يحقق وعياً بكل هذه المشكلات ، التي هي جزء من أرضية عامة تحكم العالم، تتمثل في أثر النهب الإمبريالي على العالم بمجمله. المسألة إذن ، ليست «ثورة الاتصالات» ولا كل ما أفرزته من تفاعل عالمي، فهذه وتلك خطوات هائلة في مسار تقدم البشرية. المسألة تكمن في «شرور» الرأسمالية، التي باتت معروفة منذ زمن، لكن الجديد هنا يتمثل في أن انهيار المنظومة الاشتراكية، وبالتالي «انتصار» الرأسمالية،الولايات المتحدة خصوصاً، كونها زعيمة

«العالم الحر» منذ نشوب الحرب الباردة،فرضًا «تأسيس نظام عالمي جديد»أو هو ما بات يعرف بـ«العولمة».

هنا نحن إزاء استراتيجية محددة صاغتها الرأسمالية ، وهنا الولايات المتحدة تهدف تشديد الهيمنة على العالم، وبالتالي تشديد النهب عبر كل الوسائل الممكنة بما فيها الحروب ، والتدمير ، وإشعال «الحروب القذرة» واستخدام «اليورانيوم المستنفذ» ، والتجويع...إلخ.

لهذا أصبحت صفة «التوحش» ملازمة للرأسمالية، أكثر من أي وقت مضى؛ لأن وحشيتها اليوم، لا تقوم على تكثيف الاستغلال فحسب، بل تصل إلى حدود الإبادة أيضًا. هذه الاستراتيجية هي العولمة، هي بالذات العولمة، مستفيدة من «ثورة الاتصالات». وبالتالي فإن هذه العولمة هي التي يجب أن «تكشف أستارها» وهي التي يلاحقها «شعب سياتل».

وإذا كان شعار مواجهة «دكتاتورية السوق» هو الشعار المركزي لكل حركة مناهضي العولمة، فلأنها الأساس الذي تنبني عليه هذه الاستراتيجية، ولأنه الأساس الذي «يزيد الأغنياء غنى والفقراء فقراً» ويجرد الطبقة العاملة في المراكز من كثير من الحقوق التي حصلت عليها عبر نضالاتها و«أيضاً بفعل نشوء الاشتراكية» ولأن تحقيقها يفترض «تدمير» الدول في العالم المتخلّف، وأيضاً تدمير الأمم. وإذا كان الحلف الأطلسي أو القوات الأمريكية العاملة باسم الحلف الأطلسي - كونها القوة المركزية والحاسمة فيه - هو أداة السيطرة العسكرية، والتدمير، والتخويف، فإن مجموعة السبع هي «المكتب السياسي» الذي يرسم استراتيجية الرأسمالية «وهو كذلك خاضع للأمين العام الذي هو الولايات المتحدة». أو يمكن القول بأنها السلطة السياسية العالمية. لكنها الخاضعة لهيمنة الولايات المتحدة.

إذن، العولمة هي رؤية تحكم الرأسمالية، لكنها ليست رؤية مجردة، فهي تتحقق واقعياً، عبر استراتيجية شاملة، تهدف تحقيق مصلحة الرأسمالية، حيث «الربح فوق الشعب» كما يشير نعوم تشومسكي،وحيث اطراد التراكم الرأسمالي فوق حياة البشر وعلى جثثها، لهذا أصبحت الهيمنة على منابع النفط «التي هي مصلحة قومية أمريكية» ضرورة حاسمة، كما أصبح فتح الأسواق إلى أقصى الحدود، ضرورة كذلك، بغض النظر عن كل التدمير الذي يلحق بالمجتمعات المتخلفة. وأصبحت حماية استثمار الشركات الاحتكارية متعددة القوميات قانوناً ملزماً لكل دول الجنوب، بمعنى أن العولمة هي حق النهب، وهذا هو طابعها التوحشي، وهو الطابع الذي يستثير مجموعات متزايدة في دول الشمال، لكنه يخلق الأحقاد في دول الجنوب، لهذا غدت الولايات المتحدة محط سخط هناك.

بالتالي لا تكمن المشكلة في انفتاح العالم، وتعمق تفاعله وترابطه، بل تكمن في توجيه كل هذه العملية لمصلحة الولايات المتحدة، أي لمصلحة احتكاراتها بالتحديد، مما يحول هذا الانفتاح إلى صيغة لفرض احتكار أمريكا العالم كله، وتوجيه الترابط في علاقة غير متكافئة. وهذا ما فعلته الرأسمالية منذ نشأتها، وهذا ما تسعى لتعزيزه بعد تشكل عالم «أحادي القطب» فهي فرصتها النادرة من أجل صياغة العالم في الحدود التي تحقق مصالح احتكاراتها تحديدًا، وبالتالي الحدود التي تلغي «العالم».

هذه المسألة تفرض «وأقول تجبر» على تنشيط الحركة ضد العولمة و«عوالمها»، وهذا هو مكمن قوة «شعب سياتل» وأساس تعزيز كل أشكال النشاط ضد «الطغم» الرأسمالية المهيمنة ، طُغم الشركات الاحتكارية متعددة القومية التي باتت تهيمن على القطاع الأكبر والأكثر أهمية من الاقتصاد العالمي. كما أنها في أساس إعادة صياغة العالم بما يحقق مصالحها، ويطلق لها عنان النهب، ويؤسس لدكتاتوريتها.

السفير ٢٧/ ٧/ ٢٠٠١

معارضو العولمة

تتسع معارضة العولمة في المراكز الرأسمالية، من سياتل إلى دافوس إلى ميو الفرنسية، وتتزايد القوى المنخرطة في هذا التيار، ولا شك في أن للمعارضة تلك أسساً متعددة، ربما تكون متعارضة أحياناً، وتكون متكاملة أغلب الأحيان، وبعض هذه الأسس يتعلق بشأن داخلي في هذه المراكز، وبعضها الآخر ذو طابع عالمي، بعضها يتعلق بفعل الشركات الاحتكارية متعددة القومية في المراكز، وبعضها الآخر يتعلق بفعلها العالمي (أي الأطراف).

حيث أفضى انهيار النظم الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة إلى انقلاب نشاط هذه الاحتكارات، وكان من نتائج ذلك، الميل إلى إلغاء كل «الامتيازات» التي حققتها الطبقة العاملة في المراكز إبان حقبة الحرب الباردة؛ لأن هذا الانفلات سمح بأن تسعى إلى تحقيق ربح أعلى، واحد أسس ذلك يتمثل في خفض الأجر (سواء مباشرة أو عبر التضخم) وتقليص الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وتجاهل قانون العمل، ومن ثم خفض العمالة عبر تسريح العمال (لقد ساعدت التكنولوجيا الحديثة على ذلك)، وبالتالي زيادة البطالة، وكل ذلك أساس في تشكل معارضة داخلية، وربما تتصاعد تالياً.

لكن انفلات نشاط الاحتكارات أفضى أيضاً إلى فرض العولمة، التي عنت، أولاً، وحشية في التعامل مع الأطراف، قادت إلى اتباع سياسة تدمير قامت بها الولايات المتحدة (ملحقةً المراكز الأخرى بها) ضد العديد من الدول (العراق، يوغسلافيا..)، وكذلك سياسة حصار وتجويع طالت دولاً متعددة، أظهرتا

الطابع الهمجي للرأسمالية ، التي لطالما عملت على إخفائه ، أو التمويه عليه وإلصاقه بـ « شياطين » أخر مثل الاتحاد السوفيتي والشيوعية سابقاً ، والإرهاب راهناً .

لقد استأثرت هذه الوحشية قطاعات من « الرأي العام » في المراكز ذاتها ، فهي تعيد إنتاج « الوجه البشع » للرأسمالية ، والذي كان يمارس ضد الطبقة العاملة فيها ، في مرحلة سابقة ، لكنها تعيد إنتاجه بشكل أفظع وأكثر دموية ، وهذا الوجه البشع هو الذي أوجد الأساس للشيوعية .

وإذا كانت ممارسات الرأسمالية في الأطراف تستثير قطاعات من « الرأي العام » سابقاً ، فإن آليات التدمير الراهنة وسعت هذه الاستثارة ؛ لأنها طرحت التساؤل : لماذا ندمر العالم ؟ وهل من مبرر « أخلاقي » لذلك ؟ ولقد عنت العولمة ثانياً ، ميل الولايات المتحدة إلى تعميم نمط حياة خاص بها على العالم ، وهو في جوهره نمط استهلاكي ، وربما يكون ماكدونالدز رمزًا لذلك ، أو هو الرمز الأوضح ، رغم ميل الولايات المتحدة إلى تعميم ثقافتها الخاصة ، عبر السينما والموسيقى و ... حتى طريقة التفكير « البراغماتية » (المصلحة الضيقة) .

إنها تعمم « حضارة تافهة » ، وهنا تتخذ الهيمنة الأمريكية شكلها الأوفى ، وفي المراكز غير الأمريكية خصوصاً ، مما يشعر الرأي العام فيها ، بأنه مضطر للتخلي عن حضارة راقية لمصلحة أخرى فارغة ومملة ، وأنه يقاد إلى ذلك انقياداً ، بفعل قوة وغطرسة الولايات المتحدة .

ولكن قطاعات من الرأي العام تشعر أن دفعها نحو التفاهة مرتبط أيضاً بدور الشركات الاحتكارية الأمريكية ، وأثره في بلدانها ، عبر هيمنتها في اقتصادها المحلي .

لهذا رفعت في مدينة ميو الفرنسية الشعارات ذاتها التي رفعت قبل ذلك في

سياتل الأمريكية و دافوس السويسرية ، والقائلة بأن العدو الأول هو : العولمة ومنظمة التجارة العالمية ، و« دكتاتورية قانون السوق » : بعدما فكك مزارعو مدينة ميو مطعم « ماكدونالدز » .

المأساة أن الأكثر تضرراً من العولمة ، وأقصد دول الأطراف التي تُنهب وتُدمر ، وتتحول إلى محميات أمريكية ، وتُحكم من قبل صندوق النقد الدولي ، لم تنتج بعد أي رد فعل حقيقي ، لتبدو وكأنها جثة تتفسخ .

◆◆◆

obeikan.com

الهويات القاتلة

ما فهمنا من العولمة يتمثل في ميل الرأسمالية إلى فرض « السوق الواحد » حيث تتدفق السلع ، وينساب رأس المال ، دون اعتراض ، والرأسمالية هنا تطبق قانونها الذي كان في أساس نشوئها ، أو شعارها الذي كان في أساس تبلورها كنمط مهيمن ، شعار « دعه يمر » وبالتالي فهي ، في المجال الاقتصادي ، تفرض عالمياً ، ميلها لتشكيل السوق القومي ، إنها ، هنا ، تعمم تجربتها في مجال تأسيس السوق القومي عالمياً ، بهدف تأسيس سوق عالمية واحدة ، تخضع لقوانين الرأسمالية العالمية واضعتها ، وبالتالي تخدم مصالحها . إنها هنا تؤسس لـ « نهاية التاريخ » ! عبر تكريس « رأسمالية » العالم ، أو هيمنتها على العالم ، عبر آليات الرأسمالية .

هذا الفهم ، الذي هو صحيح ، يغفل عبر تركيزه الاقتصادي على آليات أخرى ، تسعى الرأسمالية إلى تعميمها ، ليكون هذا الفهم الصحيح منقوصاً . والنقص هنا يفضي إلى مواقف خاطئة ؛ لأنه يفضي إلى تغييب مجمل آليات الهيمنة الرأسمالية . فالرأسمالية ، وعلى عكس ميولها وهي تؤسس نمطها حيث كان تأسيس الدولة القومية هدفاً لها ، تسعى ، ليس إلى تجاوز الدولة القومية إلى « تكوين أعلى » في المستوى القومي / السياسي ، بل تسعى إلى تأسيس تكوينات « قومية » وسياسية « أدنى » .

هي هنا تتخلى عن أهم ما أنتجته الرأسمالية على صعيد الفكر ، وأقصد مفهوم القومية من جهة ، ومفهوم المواطنة من جهة أخرى ، لمصلحة تكوينات « ما قبل الرأسمالية » ، مفاهيم المِلل ، والطوائف و الإثنيات ، والقبائل .. إلخ ، فإذا كان فوكوياما يعبر في أطروحته حول « صدام الحضارات » يعبر عن الميل « الحضاري »

(المشتمل على السياسي ، والثقافي ، و ...) للرأسمالية الراهنة ، وهو هنا جزء من آلية (ميكانزم) «فكري» ، وإعلامي هائل ، يعمم تلك المفاهيم . حيث لا يمثل العالم لديه أممًا ، بل أدياناً ، ليس من علاقة فيما بينها سوى « الصدام » ، وهو هنا يعيد إنتاج مفهوم المِلل في « صيغة حديثة » .

ربما كان مفهوم « الهوية » أشمل من مفهوم هينتنغتون ، وهو المفهوم الأساسي في أيديولوجيا العولمة ، لأنه لا ينطلق من مفهوم الملل فحسب ، وإن كان يتضمنه ، بل ينطلق ، أيضًا ، من مفهوم التميز ، بغض النظر عن أسس هذا التميز (الديني أو الإثني ، أو الثقافي ، أو القبلي ، أو المحلي ، أو الفئوي ، أو الطائفي ، أو ... إلخ) والتميز هنا يعني تشكيل تكتل عصبوي مغلق (أي غيتو) ، متآلف داخلياً ، ومتنافر و(متناحر) مع تكتلات عصبوية مغلقة أخرى ، متصالح داخلياً ، ومتناقض مع المحيط الذي هو عبارة عن تكتلات مشابهة بالضرورة ، وإن اختلف أساس تشكله عنها في المستوى الشكلي . وهذا لا ينفي أيضاً مفهوم المواطنة (عبر ربط الفرد بجماعة خاصة ، وليس بالوطن والدولة القومية) .

وبالتالي فإننا إزاء عولمة للبشر ، تقوم على تفتيتهم ، ليتحول العالم إلى شقوق ، تقطنها كيانات مجهرية . وهنا يستخدم مفهوم « حق تقرير المصير » في سياق مناقض لعنصر نشوئه ، وأقصد « حق الأمم في تقرير مصيرها » ، حيث « ماتت الأمم » ، وبنت على قبرها عوسج الماضي السحيق .

إذن ، إن التوحيد الاقتصادي مرتبط ـ حكماً ـ بآليات التفكيك السياسي ؛ لأنها تؤسس لمقدرة أعلى على السيطرة ، بما يحقق « تنفيذ » قوانين العولمة ، ويحول هذه الكيانات المجهرية إلى مجرد « مخافر » شرطة .

جريدة العرب اليوم تموز ٢٠٠٠.

مصطلح الشرق الأوسط

هذا التعبير أصبح مجال اهتمام، منذ كتاب شمعون بيريز « الشرق الأوسط الجديد». وربما – حينها – جرى التنبه للمقصد منه، عبر فيض من الدراسات والكتب المحللة والناقدة.

لكن التعبير « كتعبير سياسي » كان مستخدماً، منذ زمن طويل، دون أن يلفت الانتباه، أو يطرح التساؤل حول: لماذا أراد الاستعمار البريطاني أن يبدل بتعبير العرب للدلالة على منطقة محددة، تعبيرا لا ينطلق من التكوين القومي، أو حتى الحضاري لمنطقة محددة؟ لماذا هذا « الإهمال » لمفهوم القومية، الذي هو منتوج الوعي البرجوازي، وأحد مفاصله الجوهرية، لمصلحة تعبير مفهوم لا يمت للسياسة بصلة، « فهو مستعار من الجغرافيا ».

المسألة هنا ليست مسألة مصطلحات، كما أنها ليست مسألة خطأ، إنها ـ بالأساس ـ مسألة «مخططات »، وبالتالي مسألة وعي وقصد، يمكن ملاحظته من خلال «اتفاق سايكس بيكو » و «وعد بلفور »، والظهير البربري في المغرب العربي، حيث هدفَت السياسة الاستعمارية إلى تقسيم العرب، وتفكيك التكوين القومي لديهم، وصياغة «تكوين» جديد، ينطلق من « تشكل » « دول أُمم »، أساسها هذه «الاتفاقات» وتعبير « الشرق الأوسط » يقصد منه المنطقة التي تضم هذه « الدول الأمم »، بما فيها الكيان الصهيوني، وهو بالتالي، تعبير يتجاوز مفهوم العرب، ويقوم على أنقاضه.

إذا كان تقسيم سايكس ـ بيكو و «وعد بلفور » يصبان في إعطاء هذا المصطلح معنى خاصاً، فإن الرؤية الإمبريالية الأمريكية اتجهت لإعطائه معنى جديداً، يتضمن المعنى الاستعماري القديم، لكنه « يعمِّقه »، عبر الاستناد ليس إلى التقسيم

الجغرافي الماضي فحسب ، بل إنه ينطلق منه(وهذا هو التضمين) لكن بالارتباط والمفهوم الإمبريالي حول « الهوية » . لهذا كان منطلق هذه الرؤية هو القول – في مرحلة معينة – بموت الأمة العربية ، وتشكل « الدولة الأمة » القُطرية ، لكن مع «تعميق » هذا المنطلق ، عبر تجاوزه انطلاقاً من مفهوم « الهوية » ؛ لتبدو « الدولة / الأمة » القُطرية تجمعا لهويات إثنية ، ودينية ، وطائفية ، وإقليمية ، وقبلية ... إلخ ، وبالتالي فهي ليست دولة مواطنين ، بل دولة كتل بشرية ، لكل منها سماته « الخاصة» ، و« ثقافته » الخاصة ، (وهنا يتحول التحليل السيسوثقافي إلى أداة أيديولوجية خطرة) ، ومن ثم « حقوقه الخاصة » ، وكذلك حساسياته الخاصة . حيث لا يبدو «الأساس القومي » هو عنصر التوحيد بينها ، كذلك لا تبدو الحاجة إلى تكريس حق المواطنة ضرورياً ، لأن « الضروري » هو حق « الهويات » ، الأمر الذي يحول المجتمع إلى تجمع أقليات متعادية ، يدمر كل منها الآخر ، وهنا يتحقق « كمال » الفكرة / الرؤية .

هذه الرؤية ، إذن ، تنطلق ، أولاً من الحد السياسي الجغرافي « الدولة القُطرية » ، وثانياً من مفهوم « الهوية » ، ليبدو الوطن العربي كموطن « للشعوب » ، لكل منها خصوصياته ، المؤسسة على تنوع غريب في المقاييس « ديني ، إثني ، إقليمي ، قبلي ... » ، ومن حق كل منها المطالبة بالتميُّز ، و « الاستقلال » ، في هذا الوضع يصبح الوجود الصهيوني في فلسطين (وربما أبعد منها) « طبيعياً » ، وليكرس حقه في الوجود كحق تاريخي ، في إطار « الشرق الأوسط » ، وليكرس سطوته وسيطرته ، ودوره المركزي ، وفاعليته في « الدفاع » عن هذه « الهويات » .

أعتقد ، أولاً أن إلغاء أو تجاهل ، أو التخلي عن الطابع القومي للعرب يؤسس لفوضى « الهويات » وأعتقد ثانياً أن من لا يستطيع إدراك هذه المسائل ، لا يستطيع فهم السياسة الأمريكية في الوطن العربي ، على الإطلاق .

جريدة العرب اليوم تموز ٢٠٠٠